



شبكة الانتخابات في العالم العربي

نشرة المراقب الانتخابي

أيار/مايو 2010

شبكة الانتخابات في العالم العربي
Telefax: +962 64655043, Mobile: +962 795151590 , +962 777370650
P.O Box 212524 Amman
www.intekhabat.org

المحتويات

4	الفصل الأول: البحرين - الانتخابات البلدية والنيابية تشرين الثاني/نوفمبر 2010
4	أولاً: الدعاية الانتخابية
4	ثانياً: الدوائر الانتخابية
4	ثالثاً: المرأة والانتخابات
4	الفصل الثاني: جزر القمر - الانتخابات الرئاسية
4	الفصل الثالث: مصر - انتخابات التجديد النصفي للشورى 2010 والانتخابات الرئاسية 2011
4	أولاً: انتخابات التجديد النصفي للشورى
5	ثانياً: الانتخابات الرئاسية
6	ثالثاً: الموافقة على مشروع قانون تعديل الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب
6	الفصل الرابع: العراق - ما بعد الانتخابات النيابية 2010
6	أولاً: المصادقة على نتائج الانتخابات النيابية
6	ثانياً: المصادقة على مرشحي المقاعد التعويضية السبعة
6	ثالثاً: نتائج عمليات العد والفرز في محافظة بغداد
6	الفصل الخامس: الأردن - التحضير للانتخابات النيابية 2010
6	أولاً: الانتخابات النيابية في ظل قانون انتخاب جديد
7	ثانياً: إدارة الانتخابات
7	ثالثاً: اللجنة العليا التوجيهية للإشراف على الانتخابات
7	رابعاً: تسجيل الناخبين
7	خامساً: المراقبة المحلية والدولية
7	سادساً: المرأة والانتخابات
8	الفصل السادس: لبنان - الانتخابات البلدية والاختيارية 2010 في مراحلها الأربعة
8	أولاً: الانتخابات البلدية والاختيارية 2010
8	ثانياً: فوز الداخلية اللبنانية بالمرتبة الأولى في "جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة 2010"
8	الفصل السابع: موريتانيا - افتتاح الدورة البرلمانية العادية الثانية
8	أولاً: افتتاح الدورة البرلمانية العادية الثانية
8	ثانياً: حملة للانتساب إلى الحزب الحاكم و تأسيس حزب جديد
8	الفصل الثامن: المغرب - مرصد لحقوق الناخب والتحضير لإصلاحات سياسية
8	أولاً: إصلاحات سياسية مع قرب الانتخابات التشريعية 2012
9	ثانياً: إنشاء المرصد المغربي للدفاع عن حقوق الناخب
9	الفصل التاسع: فلسطين - انتخابات مجالس الهيئات المحلية في الضفة الغربية
9	أولاً: الانتخابات
9	ثانياً: المرشحون والكتل السياسية
9	ثالثاً: الناخبون
9	رابعاً: فانزون بالتركية
10	خامساً: المرأة والانتخابات
10	الفصل العاشر: الصومال - مسودة لدستور جديد ورئيس جديد للبرلمان
10	أولاً: انتخابات رئاسة البرلمان
10	ثانياً: المسودة الأولية للدستور الجديد
10	ثالثاً: تحديد موعد الانتخابات الرئاسية في إقليم أرض الصومال

الفصل الحادي عشر: السودان - مكونات المجلس الوطني الجديد وقضية الاستفتاء 10

10 أولاً: المجلس الوطني

11 ثانياً: الرئاسة

11 ثالثاً: الاستفتاء

11 رابعاً: انتخابات الإعادة

الفصل الثاني عشر: تونس - الانتخابات البلدية 5 أيار/مايو 2010 11

11 أولاً: المرشحون والكتل السياسية

11 ثانياً: النتائج

12 ثالثاً: المرأة والانتخابات

الفصل الأول: البحرين - الانتخابات البلدية والنيابية تشرين الثاني/نوفمبر 2010

أولاً: الدعاية الانتخابية

دعت إدارة الأوقاف الجعفرية في مملكة البحرين في أيار/مايو 2010، إلى إبعاد دور العبادة عن الدعايات الانتخابية. وبحسب القانون رقم (15) لسنة 2002 بشأن مجلسي الشورى والنواب، فإنه يحظر عقد الاجتماعات الانتخابية وإلقاء الخطب الانتخابية في دور العبادة، حيث يعاقب من يخالف ذلك بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين. غير أنه نادراً ما يتم تطبيق هذا القانون لإيقاف استخدام المنابر في الدعاية السياسية بصورة عامة.

ثانياً: الدوائر الانتخابية

نظمت خلال أيار/مايو 2010، 6 جمعيات سياسية بحرينية (العمل الديمقراطي، الوفاق، المنبر التقدمي، العمل الإسلامي، التجمع القومي، الإخاء الوطني) حلقة حوارية حول الدوائر الانتخابية. وقال رئيس الفريق المكلف بالإعداد للحلقة النائب جواد فيروز أن هناك توافق بين عدد من مؤسسات المجتمع المدني والقوى السياسية على أن التوزيع الحالي للدوائر الانتخابية غير عادل، ولا يمثل واقع الصوت الانتخابي للمواطن، بما يفرزه من ممثلين للسلطة التشريعية، وبناء على تلك الرؤية، تصدت الجمعيات السياسية الست لهذا الملف.

ثالثاً: المرأة والانتخابات

كشف مراقبون سياسيون ومعنيون بشؤون تمكين المرأة في البحرين خلال أيار/مايو 2010، على أنهم يعولون على مساهمة جمعيتي (الوفاق والمنبر) الإسلاميتين في إيصال المرأة للمجلس النيابي من خلال دوائرهما المضمونة (أكثر من نصف مقاعد المجلس النيابي). وفي ذات الشأن، بدأ فريق عمل (انتخبوها 2010) التابع لجمعية نهضة فتاة البحرين في أيار/مايو 2010، الترويج لمشاركة المرأة في الانتخابات النيابية والبلدية حيث تم وضع أجندة متكاملة وإعداد ورش عمل ومحاضرات مخصصة للنساء من كافة الشرائح والأطياف والأعمار، إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني. ويعتزم الفريق مخاطبة الصحافة المحلية لتخصيص صفحات بشأن مشاركة المرأة في الانتخابات، سيما في ظل عدم وجود احترازات تسهل دخول المرأة في المجلسين كنظام الكوتا.

الفصل الثاني: جزر القمر - الانتخابات الرئاسية

استؤنفت في شكل مقتضب خلال أيار/مايو 2010، المفاوضات بين الحكومة الاتحادية القمرية والأجهزة التنفيذية في الجزر الثلاث لتحديد جدول زمني للانتخابات بعد نهاية ولاية الرئيس احمد عبد الله سامبي نظرياً في 26 أيار/مايو 2010. وفي غياب ممثلين لجزيرة موهيلي التي كانت أعلنت نيتها مقاطعة للقاء، تم تعليق المفاوضات بعيد استئنافها. وتبحث المباحثات التي تجري بدعم من المجتمع الدولي والاتحاد الإفريقي، جدولاً زمنياً للانتخابات الرئاسية وانتخابات حكام الجزر.

الفصل الثالث: مصر - انتخابات التجديد النصفي للشورى 2010 والانتخابات الرئاسية 2011

أولاً: انتخابات التجديد النصفي للشورى

المرشحون والكتل السياسية

يتنافس في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى المصري (الغرفة الثانية للبرلمان) الثلاثاء 1 حزيران/يونيو 2010، 446 مرشحاً من بينهم 115 مرشحاً يمثلون 13 حزباً سياسياً، إضافة إلى 331 مرشحاً مستقلاً يتنافسون على 74 مقعداً في 55 دائرة انتخابية في 27 محافظة مصرية وذلك بعد فوز 14 مرشحاً بالتزكية. قدم الحزب الوطني الديمقراطي "الحاكم" الذي يخوض الانتخابات في جميع الدوائر الانتخابية بـ 76 مرشحاً، وحزب الوفد بـ 10 مرشحين، والتجمع 9 مرشحين، والعربي الناصري مرشحين اثنين، والأحرار 3 مرشحين، والغد مرشحين اثنين، والجيل الديمقراطي 3 مرشحين، وشباب مصر مرشح واحد، والجمهوري الحر مرشحين اثنين،

والدستوري الاجتماعي الحر مرشحين اثنين، والعدالة الاجتماعية مرشح واحد، ومصر العربي الاشتراكي مرشح واحد، والسلام الاجتماعي 3 مرشحين.

جداول الناخبين

تم تنقية الجداول الانتخابية بحذف 507,713 ناخباً لوفاتهم وإضافة حوالي مليون ونصف المليون ناخب جديد.

الإدارة الانتخابية

أصدر الرئيس المصري حسني مبارك في أيار/مايو 2010، قراراً جمهورياً بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات التي يقع ضمن مهامها الإشراف على انتخابات مجلس الشورى، ويتولى رئاسة اللجنة المستشار انتصار نسيم حنا، رئيس محكمة استئناف القاهرة، إلى جانب 10 أعضاء بصفة أصلية و6 أعضاء بصفة احتياطية. كما أصدرت اللجنة العليا للانتخابات قراراً بتشكيل تقسيمات اللجان الانتخابية الفرعية وعددها 35,000 لجنة وتعيين رؤسائها وأعضائها وأمنائها من العاملين بالدولة والبالغ تعدادهم 175,000 موظف.

الحملة الإعلامية

كشفت لجنة تقييم الأداء الإعلامي للانتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى عن تجاوزات بالجملة في أعمال تغطية محطات الإذاعة والتلفزيون خلال الفترة من 17 حتى 23 أيار/مايو 2010. وأكدت في أول تقرير لها أن التغطية في مجملها جاءت دون المستوى المطلوب ودون الأهمية التشريعية للمجلس في ضوء التعديلات الدستورية الأخيرة حيث جاء اهتمام المحطات ببرامج التثقيف وحفز الناخبين على المشاركة ضعيفاً خاصة من قبل القنوات الخاصة. تضم اللجنة في عضويتها ممثلي اتحاد الإذاعة والتلفزيون والقنوات الخاصة وخبراء وأكاديميين في مجال الإعلام وممثلي الأحزاب المشاركة في الانتخابات وممثلي منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان وممثلي المنطقة الإعلامية الحرة والنابلسات.

تثقيف الناخبين

أعلنت وزارة الإعلام المصرية في أيار/مايو 2010، عن إطلاق حملة إعلامية بعنوان (شارك .. انتخب) على كافة القنوات الأرضية والفضائية لدعوة المواطنين للمشاركة في عمليات التصويت خلال انتخابات مجلس الشورى.

الدعاية الانتخابية

حذرت اللجنة العليا للانتخابات في مصر من رفع شعارات دينية وطالبت بان تخلو الدعايات الانتخابية من الشعارات الدينية وكذلك أي تمييز بين المواطنين على أساس الجنس أو العرق أو الدين.

المراقبة المحلية والدولية

ظهرت قبيل الانتخابات أزمة حادة بين اللجنة العليا للانتخابات والمجلس القومي لحقوق الإنسان من جانب، ومنظمات حقوق الإنسان من ناحية أخرى، بعد رفض التصريح لعشرات من مراقبي الأخيرة بمتابعة الانتخابات، وأعلنت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أنها قامت برفع دعوى في الدائرة الأولى بمجلس الدولة ضد لجنة الانتخابات ومجلس حقوق الإنسان، باعتباره المختص بتلقي طلبات المجتمع المدني لاستخراج تصاريح مراقبة الانتخابات.

ثانياً: الانتخابات الرئاسية

أعلن مؤسس حزب الكرامة المعارض في مصر، حمدين صباحي، خلال أيار/مايو 2010، عن نيته الترشح لرئاسة الجمهورية، رافضاً عرضاً قدمه إليه الحزب العربي الناصري للترشح تحت مظلته. ويقوم صباحي بجمع توقيعات من أجل تعديل الدستور والترشح مستقلاً، وقال هذه التوقيعات ليست لها قيمة قانونية ولكن قيمتها معنوية، بل حق دستوري، منتقداً ما وصفه بالشروط التعجيزية التي تتضمنها مواد الدستور المصري في التنافس على موقع الرئاسة.

وفي ذات الشأن، أكد صفوت الشريف الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي "الحاكم" أن الإعلان عن اسم مرشح الحزب للانتخابات الرئاسية 2011 لن يكون قبل حزيران/يونيو أو تموز/يوليو 2011 لأنه لا يمكن الحديث عن ذلك مع انتخابات الشورى والاستعداد لانتخابات مجلس الشعب قبل نهاية العام الحالي.

ثالثاً: الموافقة على مشروع قانون تعديل الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب

وافق مجلسي الشورى والشعب المصريين في أيار/مايو 2010، على مشروع قانون تعديل الدوائر الانتخابية بمجلس الشعب. وجرى في التعديل تخصيص دوائر انتخابية للمرأة لمدة فصلين تشريعيين وتخصيص 4 دوائر انتخابية لمحافظة حلوان و7 دوائر انتخابية لمحافظة 6 أكتوبر و3 دوائر انتخابية لمحافظة الأقصر وإعادة توزيع دوائر محافظتي القاهرة والجيزة بعد استقطاع دوائر منها لمحافظة 6 أكتوبر وحلوان وتخصيص 32 دائرة جديدة للمرأة لانتخاب 64 عضوة بمجلس الشعب بواقع دائرة واحدة في 26 محافظة ودائرتين في كل واحدة من محافظات:(القاهرة والدقهلية وسوهاج) باعتبارها من أعلى المحافظات في أعداد الناخبين.

الفصل الرابع: العراق- ما بعد الانتخابات النيابية 2010

أولاً: المصادقة على نتائج الانتخابات النيابية

حنت المحكمة الاتحادية العراقية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق خلال أيار/مايو 2010، على سرعة إرسال ملفات 7 مرشحين طعن بنتائجهم، وذلك لإتمام المصادقة النهائية على نتائج الانتخابات النيابية التي جرت في آذار/مارس 2010. وكانت المفوضية قد أرسلت نتائج جميع المحافظات العراقية إلى المحكمة الاتحادية في 12 أيار/مايو 2010 للمصادقة عليها باستثناء بغداد التي خضعت نتائجها إلى إعادة الفرز اليدوي بعد أن طالب بذلك ائتلاف دولة القانون بزعامه رئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي، الذي حل ثانياً بعد قائمة رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، بسبب ادعاءات بوجود تزوير وتلاعب.

ثانياً: المصادقة على مرشحي المقاعد التعويضية السبعة

ذكرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق إن مجلس المفوضين صادق على أسماء مرشحي المقاعد التعويضية السبعة لمجلس النواب الجديد. وشغل عن القائمة العراقية محمد علاوي وعمر الكربولي، وعن التحالف الكردستاني فؤاد معصوم وعن الائتلاف الوطني حسن الجبوري والشيخ همام حمودي وعن ائتلاف دولة القانون جاسم محمد جعفر وحاجم الحسني.

ثالثاً: نتائج عمليات العد والفرز في محافظة بغداد

أفضت نتائج إعادة عمليات العد والفرز لأصوات الناخبين في بغداد خلال أيار/مايو 2010 إلى استبدال ثلاثة أعضاء فائزين من قائمتي (العراقية ودولة القانون) بأعضاء آخرين من القائمتين نفسيهما، مع احتفاظ الكتل السياسية، بعدد المقاعد نفسها التي أعلنتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ضمن النتائج الأولية.

الفصل الخامس: الأردن - التحضير للانتخابات النيابية 2010

أولاً: الانتخابات النيابية في ظل قانون انتخاب جديد

صدرت الإرادة الملكية في الأردن في أيار/مايو 2010، بإجراء الانتخابات النيابية لمجلس النواب وفق أحكام القانون. وصدرت الإرادة الملكية أيضاً في 19 أيار/مايو 2010، بالموافقة على قانون الانتخاب المؤقت لسنة 2010. ووفق القانون الجديد يبلغ عدد الدوائر الانتخابية 45 دائرة أساسية سيطلق عليها اسم منطقة انتخابية مقسمة إلى دوائر فردية من دون تعيين جغرافي لهذه الدوائر بحيث تقسم بموجب النظام الجديد إلى 108 دوائر فرعية تساوي 108 مقاعد في المجلس يضاف إليها 12 مقعداً خصصت للكوتا النسائية. وبموجب نظام الدوائر الانتخابية فأنة لم يتم تقسيم الدائرة التي كانت أصلاً تحظى بمقعد تمثيلي واحد في مجلس النواب ولذلك فإن النظام الجديد يستثنى من تقسيماته الدوائر الفردية التي لها مقعد نيابي واحد بحيث لا يتغير عليها شيء (عددها 18 دائرة أساسية) فيما تم تقسيم 27 دائرة انتخابية أساسية إلى (90) دائرة فرعية بواقع مقعد لكل دائرة وعلى مبدأ صوت واحد لدائرة واحدة لنائب واحد.

ثانياً: إدارة الانتخابات

أقر تشكيل اللجنة العليا للانتخابات برئاسة وزير الداخلية، وأشار قانون الانتخاب الجديد إلى تشكيل اللجان المشرفة على العملية الانتخابية، بحيث سيصبح قاض نائياً لرئيس لجنة الانتخاب، تفعيلاً لدور القضاء بالإشراف والمشاركة في إدارة العملية الانتخابية، وهو الأمر الذي يحصل لأول مرة وسيكون القاضي من الدرجة العليا ويسميه رئيس المجلس القضائي في اللجنة العليا ويكون القاضي في اللجان الانتخابية نائباً للرئيس فيها. كما وسع القانون من الإشراف الحكومي على العملية الانتخابية من خلال إضافة عضو في لجنة الانتخاب العليا من وزارة التنمية السياسية، وإتاحة المجال للحكومة بالاستعانة بكافة موظفي القطاع العام خدمة للعملية الانتخابية.

ثالثاً: اللجنة العليا التوجيهية للإشراف على الانتخابات

قرر مجلس الوزراء الأردني في أيار/مايو 2010، تشكيل لجنة توجيهية عليا للإشراف على الانتخابات النيابية 2010 ومتابعة الإجراءات المتعلقة بها برئاسة رئيس الوزراء وعضوية نائب رئيس الوزراء وزير الدولة ونائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ووزراء الدولة للشؤون البرلمانية والدولة لشؤون الإعلام والاتصال والعدل والتنمية السياسية والمستشار السياسي لرئيس الوزراء الناطق الرسمي للانتخابات. وقرر رئيس الوزراء الأردني سميح الرفاعي تكليف المستشار السياسي لرئيس الوزراء سميح المعايطة للعمل ناطقاً رسمياً إعلامياً لشؤون الانتخابات بحيث يكون ارتباطه مع رئيس الوزراء مباشرة. كما قرر رئيس الوزراء تشكيل لجنة إعلامية للانتخابات برئاسة الناطق الرسمي لشؤون الانتخابات وعضوية عدد من الإعلاميين من مؤسسات إعلامية مختلفة.

رابعاً: تسجيل الناخبين

أعلن نائب رئيس الوزراء الأردني وزير الداخلية نايف القاضي في أيار/مايو 2010، أن باب تسجيل الناخبين سيبدأ في الغول من تموز/يوليو 2010، لفترة زمنية لم تحدد بعد. ويقدر عدد الناخبين غير المسجلين بـ 400.000 ناخب، إضافة إلى 350.000 ناخب جديد أكملوا سن 18 سيشركون في الانتخابات لأول مرة.

خامساً: المراقبة المحلية والدولية

ينتظر المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن الرد الحكومي على طلبه بمراقبة الانتخابات النيابية 2010. وقد جهز المركز التمويل من أجل تدريب المراقبين، الذي قدر عددهم بنحو 1200 مراقب سيتوزعون على كل دائرة انتخابية، كما وجه المركز الدعوة للمؤسسات التي شاركتها بالمراقبة في الانتخابات السابقة لمتابعة العمل إن وافقت الحكومة.

سادساً: المرأة والانتخابات

ضاعف قانون الانتخابات الجديد الذي صدرت الإرادة الملكية بالموافقة عليه خلال أيار/مايو 2010، عدد المقاعد المخصصة للمرأة من 6 إلى 12 مقعداً على مستوى المملكة والمحافظات ودوائر البادية الثلاث بحيث لا يكون الفوز لأكثر من مرشحة واحدة في كل محافظة أو دائرة من دوائر البادية الانتخابية. ووفق قانون الانتخاب الجديد وتحديداً المادة 42 الفقرة (ب-1) منه فإنه تحدد اللجنة الخاصة أسماء الفائزات بالمقاعد الإضافية المخصصة للنساء على مستوى المملكة الأردنية في المحافظات وفي أي دائرة من دوائر البادية على أساس نسبة عدد الأصوات التي نالتها كل مرشحة من مجموع أصوات المقترعين في الدائرة الفرعية التي ترشحت فيها وبالمقارنة بين هذه النسب يعتبرن فائزات بهذه المقاعد المرشحات اللواتي حصلن على أعلى النسب في جميع الدوائر الفرعية، ولا يجوز أن يزيد بمقتضى أحكام هذه المادة عدد الفائزات بالمقاعد المخصصة للنساء في كل محافظة وفي أي دائرة من دوائر البادية الانتخابية المغلقة على فائزة واحدة. وقد ظهرت النقاشات بعد صدور القانون من قبل أطراف معنية حول طريقة احتساب الكوتا النسائية حيث ذكرت أطراف نيابية إن طريقة احتساب الكوتا بحاجة لتوضيحات متواصلة من قبل الحكومة وتحديداً وزارة التنمية السياسية

الفصل السادس: لبنان - الانتخابات البلدية والاختيارية 2010 في مراحلها الأربعة

أولاً: الانتخابات البلدية والاختيارية 2010

جرت الانتخابات البلدية والاختيارية اللبنانية في أيار/مايو 2010، وعلى أربعة دورات تضمنت الدورة الأولى للانتخابات في جبل لبنان، والثانية في البقاع وبيروت، والثالثة في جنوب لبنان، والدورة الرابعة والأخيرة في شمال لبنان. وشملت العملية الانتخابية 964 بلدية منها 212 فازت بالتزكية، أي 22%، و7 بلديات لم تجر فيها انتخابات إما لأسباب ترتبط بانسحاب المرشحين أو بقرارات صدرت عن مجلس الوزراء اللبناني لظروف خاصة. وكان هناك 2578 مختاراً فاز منهم 602 بالتزكية، أي بمعدل 35.23% وبلغ عدد الناخبين المسجلين 3.311.000 ناخباً وقاربت نسبة المشاركة في كل المراحل 47%، علماً أنه لا يمكن الحديث عن معدل وسطي عام لأن نسبة الاقتراع كانت متدنية جداً في بلديات ومرتفعة جداً في أخرى. وبلغ عدد المرشحين الإجمالي على مستوى المحافظات 24.000 مرشح ومرشحة تنافسوا على 11.424 مقعداً بلدياً، وبلغت نسبة النساء 6.5%. وعلى مستوى المخاتير، بلغ العدد 6.053 مرشحاً ومرشحة تنافسوا على 2.578 مقعداً من بينهم 33.2% من النساء. وبلغ عدد الموظفين الذين تولوا إدارة العملية الانتخابية في كل مراحلها 20.000 من بينهم أكثر من 4.800 جدد.

ثانياً: فوز الداخلية اللبنانية بالمرتبة الأولى في "جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة 2010"

تلغت وزارة الداخلية والبلديات اللبنانية في 8 أيار/مايو 2010 من مكتب الأمم المتحدة في نيويورك بحلولها في المرتبة الأولى في (جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة 2010) من بين أكثر من 400 إدارة عبر العالم، وذلك لمقاربتها إدارة الانتخابات النيابية في لبنان عن طريق آليات ابتكارية.

الفصل السابع: موريتانيا - افتتاح الدورة البرلمانية العادية الثانية

أولاً: افتتاح الدورة البرلمانية العادية الثانية

افتتحت في 10 أيار/مايو 2010 الدورة البرلمانية العادية الثانية 2010/2009.

ثانياً: حملة للانتساب إلى الحزب الحاكم و تأسيس حزب جديد

مع مطلع أيار/مايو 2010، انتهت حملة الانتساب إلى حزب الاتحاد من أجل الجمهورية "الحاكم"، يشار إلى أن الحزب قد تأسس في 2008. وفي جانب آخر أعلن بالعاصمة الموريتانية نواكشوط عن تأسيس حزب جديد هو (حزب الوئام الديمقراطي الاجتماعي) بقيادة الوزير السابق بيجل ولد حميد. ويضم الحزب ثلاثة أحزاب وفصائل معارضة منسحبة من حزب "عادل" الحاكم سابقاً.

الفصل الثامن: المغرب - مرصد لحقوق الناخب والتحضير لإصلاحات سياسية

أولاً: إصلاحات سياسية مع قرب الانتخابات التشريعية 2012

أعلن رئيس الوزراء المغربي عزمه فتح استشارات واسعة مع الأحزاب السياسية المغربية، من أجل إقرار الإصلاحات السياسية في أفق الانتخابات التشريعية 2012 وذلك بهدف تقوية المؤسسات، وتحريك المشهد السياسي والشأن الانتخابي، وتنقيته من بعض المظاهر السلبية التي تضر بالعملية الانتخابية. كما أعلن التزام الحكومة الشروع خلال الشهور المقبلة، في دراسة ومراجعة القانون الانتخابي، والاهتمام بتطهير اللوائح الانتخابية، ومراجعة التقطيع الانتخابي، وفتح حوار حول نمط الاقتراع، ومواصلة دعم ترشيح المرأة أكثر مما هو عليه الحال اليوم، ودراسة إمكانية الرفع من عدد المقاعد البرلمانية المخصصة للنساء، ومراجعة قانون الأحزاب، ومعالجة ظاهرة الترحال السياسي.

ثانياً: إنشاء المرصد المغربي للدفاع عن حقوق الناخب

أعلن رسمياً، في 19 أيار/مايو 2010 في العاصمة المغربية الرباط، عن إنشاء (المرصد المغربي للدفاع عن حقوق الناخب)، الذي يعتبر هيئة مدنية مستقلة. ويهدف هذا المرصد، إلى التوعية بحقوق الناخب وواجباته ودوره في تطوير الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتوعية بضرورة المشاركة السياسية والانتخابية ومعالجة العزوف من خلال إبراز دور الناخب في تكوين الهيئات المنتخبة وملاحظة العمليات الانتخابية، ووضع تقارير دورية تقييمية. ويسعى المرصد من خلال الأولويات التي ذكرها، حسب الوثيقة ذاتها، إلى العمل على تطوير الأنظمة القانونية الانتخابية وقانون الأحزاب، وخلق جهاز محايد يشرف ويتتبع سير وعمل الهيئات المنتخبة، وبلورة برامج توعوية لحقوق الناخبين ودورهم في التنمية، وبرامج تحسيسية للمشاركة السياسية والمساهمة في التطوير الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي. ويأتي إنشاء (المرصد المغربي للدفاع عن حقوق الناخب).

ومن بين ما يتضمنه برنامج المرصد أيضا العمل على إطلاق مبادرة وطنية للتحفيز على المشاركة في العملية الانتخابية تحت شعار "صوتي .. مستقبلي" عبر ثلاث مراحل "اليقظة، التعبئة، المشاركة"، وتكوين المراقبين في مجال ملاحظة العملية الانتخابية وتكوين معدي التقارير. ويضم المرصد فريق عمل يتألف من فعاليات سياسية وحقوقية وجمعية وأساتذة باحثين وخبراء، و15 عضواً في المكتب التنفيذي بالإضافة للجنة إدارية مكونة من 39 عضواً.

الفصل التاسع: فلسطين - انتخابات مجالس الهيئات المحلية في الضفة الغربية

أولاً: الانتخابات

ستجري انتخابات مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية في 17 تموز/يوليو 2010، في 11 منطقة انتخابية في الضفة الغربية وهي (القدس، جنين، طولكرم، طوباس، نابلس، قلقيلية، سلفيت، رام الله والبييرة، اريحا، بيت لحم، الخليل). وستعقد الانتخابات في يوم واحد في كافة الهيئات المحلية وستتم في 107 بلديات و195 مجلس قروي، في الضفة فقط وتم تأجيل أجرائها في غزة. إما بخصوص لجان المشاريع والتجمعات الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن 1000 نسمة فلا انتخابات لها وسيكون هناك قرار لاحقاً بضمها لهيئات محلية قريبة منها. وأعلنت لجنة الانتخابات المركزية في فلسطين عن فتح باب الترشح لعضوية مجالس الهيئات المحلية في الفترة الواقعة بين 1- 10 حزيران/يونيو 2010.

ثانياً: المرشحون والكتل السياسية

جرى خلال أيار/مايو حراكاً من قبل الأحزاب والتنظيمات السياسية فيما يخص الانتخابات المحلية إذ أعلنت جهات، ضمان مشاركتها فيما أكدت أخرى مقاطعتها للانتخابات حيث أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أنها ستشارك في الانتخابات بينما أكدت حركتي (حماس والجهاد الإسلامي) مقاطعتها بسبب وصفهما للانتخابات بأنها ستكون فاقدة للمصداقية والنزاهة كون الانتخابات، حسبما ذكر، معمولة على مقاس حركة فتح وفريق أوصلو وأن قرار الانتخابات قد جاء بشكل أحادي، ودونما توافق وطني. في حين أكد عزام الأحمد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، رئيس لجنة الإشراف العليا على الانتخابات في محافظة جنين، تواصل العمل ضمن خطة مدروسة تقوم على التحالف مع فصائل وطنية ومستقلين لخوض الانتخابات.

ثالثاً: الناخبون

أنهت لجنة الانتخابات المركزية في فلسطين إعداد سجل الناخبين النهائي وقد بلغ عدد الناخبين الذين يحق لهم المشاركة 862.773 ناخب وناخبة موزعين على 302 هيئة محلية في الضفة الغربية.

رابعاً: فائزون بالتزكية

كشفت الناطق الإعلامي لحركة فتح في إقليم جنين منصور السعدي، أن الإقليم حسم أكثر من 19 مجلس وبلدية من أصل 41 بلدية بالتزكية.

خامساً: المرأة والانتخابات

ذكرت لجنة الانتخابات المركزية في فلسطين في إعلانها عن فتح باب الترشح وفيما يخص المرأة جاء التالي:-
(ترشح المرأة في القوائم الانتخابية:-)

1. يجب ألا يقل تمثيل المرأة في الكشف المغلق عن: امرأة واحدة إذا كان عدد مرشحي القائمة اقل من عشرة مرشحين، امرأتين إذا كان عدد مرشحي القائمة عشرة مرشحين أو أكثر و اقل من خمسة عشر مرشحاً، ثلاث نساء إذا كان عدد مرشحي القائمة خمسة عشر مرشحاً.

2. يكون ترتيب المرأة في الكشف المغلق كما يلي: أ. امرأة واحدة من بين الخمسة أسماء الأولى في القائمة.
ب. امرأة واحدة من بين كل خمسة أسماء تلي ذلك في الهيئات المحلية التي يقل عدد ناخبها عن ألف ناخب وفقاً لسجل الناخبين المعد من اللجنة تمثل المرأة وفقاً للأحكام المتقدمة وتترك للقائمة حرية تحديد الأماكن المخصصة لها في القائمة. تمثيل المرأة في المجلس المنتخب. 1. في الهيئات المحلية التي عدد مقاعدها 9، 11، 13 يجب ألا يقل تمثيل المرأة فيها عن مقعدين. 2. في الهيئات المحلية التي عدد مقاعدها 15 يجب ألا يقل تمثيل المرأة فيها عن ثلاث مقاعد. في الهيئات المحلية التي عدد مقاعدها 9 تقبل قوائم الترشح بامرأة واحدة على الأقل على أن تكون من ضمن الخمسة أسماء الأولى في القائمة، علماً بأن الحد الأدنى للمقاعد المخصصة للمرأة في مجالس هذه الهيئات مقعدين.

الفصل العاشر: الصومال - مسودة لدستور جديد ورئيس جديد للبرلمان

أولاً: انتخابات رئاسة البرلمان

انتخب نواب البرلمان الصومالي في أيار/مايو 2010، وزير المالية السابق شريف حس شيخ أدن بأغلبية 217 مقعداً من 388 مقعد، رئيساً للمجلس خلفاً للشيخ أدن نور مادوب الذي استقال في الشهر ذاته بعد ضغط من مشرعين. يشار إلى أن المنافسة على مقعد رئاسة البرلمان ضمت 5 مرشحين بينهم الفائز.

ثانياً: المسودة الأولية للدستور الجديد

قدمت اللجنة المستقلة المكلفة بوضع الدستور الصومالي الجديد في أيار/مايو 2010، المسودة الأولية للدستور، وذلك بعد عملية إعداد استمرت عدة شهور وعكف خلالها أعضاء اللجنة على صياغة المواد المختلفة له. وقد شارك في سلسلة الاجتماعات التي عقدتها هذه اللجنة التي تتشكل من ممثلين للحكومة الصومالية الانتقالية ورجال دين وممثلين للمجتمع المدني الصومالي وخبراء من الأمم المتحدة ومسؤولين من السفارة الأمريكية في نيروبي وممثلين للاتحاد الأوروبي. وستقدم الصيغة النهائية للدستور مطلع تموز/يوليو 2010، وستعمم نشره عبر كافة وسائل الإعلام لاطلاع الشعب الصومالي على محتوى بنوده المختلفة.

ويرتكز الدستور الصومالي الجديد على الشريعة الإسلامية ويؤكد في مواده الأساسية أن الإسلام هو مصدر التشريع في البلاد، ويوصي بضرورة مراعاة مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والقوانين الدولية ونزاهة القضاء والفصل بين السلطات. كما يؤكد أن الصومال جمهورية مستقلة موحدة فيدرالية، وأن البرلمان الصومالي يعتبر السلطة المخولة لإصدار التشريعات والإشراف على تنفيذها من قبل الجهات المعنية.

ثالثاً: تحديد موعد الانتخابات الرئاسية في إقليم أرض الصومال

قالت المفوضية الانتخابية بإقليم أرض الصومال أن (الجيب الصومالي الانفصالي) سيشهد انتخابات رئاسية في 26 حزيران/يونيو 2010 بعد سلسلة من التأجيلات أغضبت المعارضة وأثارت قلق جماعات حقوق الإنسان.

الفصل الحادي عشر: السودان - مكونات المجلس الوطني الجديد وقضية الاستفتاء

أولاً: المجلس الوطني

أفرزت الانتخابات القومية السودانية التي جرت في نيسان/ابريل 2010، مجلس وطني جديد ضم الأحزاب التالية: حزب المؤتمر الوطني 312 مقعد، الحركة الشعبية بـ 99 مقعداً، حزب الاتحادي الديمقراطي 4 مقاعد، حزب المؤتمر الشعبي 4 مقاعد، 3 مستقلين و3 مقاعد لحزب الأمة الفدرالي، 2 مقعد للحركة الشعبية للتغيير الديمقراطي ومقعد واحد لكل من أحزاب الأمة القومي والاتحادي الفاصل والأخوان المسلمون، 2 لحزب الأمة الإصلاح والتنمية، بينما توجد 18 دائرة شاغرة.

وجرى خلال أيار/مايو 2010 انتخاب مرشح الوطني أحمد إبراهيم الطاهر، لرئاسة المجلس الوطني في عملية اقتراع سري.

كما وأجاز المجلس مع نهاية أيار/مايو 2010 التعديلات الجوهرية لمشروع لائحة تنظيم أعمال المجلس، وأشتمل التعديل على تقليص عدد لجان المجلس إلى 17 لجنة بدلا عن 20 لجنة وزيادة عدد نواب الرئيس إلى ثلاثة من بينهم امرأة. كما تم خلال الجلسة انتخاب السيد أتييم قرنق نائبا لرئيس المجلس عن الحركة الشعبية. وفي ذات الشأن، اعتمدت رئاسة الجمهورية السودانية في اجتماع لها اتفاقاً بإضافة 40 مقعداً لجنوب السودان و4 مقاعد لجنوب كردفان وتخصيص مقعدين لمنطقة أبيي في المجلس الوطني، وتم إحالته إلى المجلس لتعديل قانون الانتخاب وفقا لذلك حتى تتمكن مفوضية الانتخابات القومية من إجراء اللازم.

ثانياً: الرئاسة

أدى المشير عمر البشير رئيس الجمهورية السودانية المنتخب اليمين الدستورية أمام الهيئة التشريعية القومية (التي تضم المجلس الوطني ومجلس الولايات) في 27 أيار/مايو 2010، وقد أعاد الرئيس السوداني تعيين نائبيه، حيث أدى القسم مع نهاية أيار/مايو 2010 كل من الفريق سلفاكير ميارديت نائبا أول لرئيس الجمهورية، وعلي عثمان محمد طه نائبا لرئيس الجمهورية، بعد أن أصدر البشير مرسومين جمهوريين بتعيينهما.

ثالثاً: الاستفتاء

اتفقت رئاسة الجمهورية السودانية مع نهاية أيار/مايو 2010، على تشكيل مفوضية استفتاء جنوب السودان وتم إحالة الأمر إلى المجلس الوطني للإجازة وفقاً للدستور.

رابعاً: انتخابات إعادة

أكدت المفوضية القومية للانتخابات في السودان اكتمال كافة الاستعدادات لإعادة الانتخابات والاقتراع في 33 دائرة قومية وولائية من ولايات السودان خلال يومي 5 و6 حزيران/يونيو 2010، بعد أن أعادت المحكمة القومية والولائية الانتخابات في عدد من الدوائر القومية والولائية. الانتخابات في الدوائر المؤجلة تشمل الولايات الآتية:- الخرطوم - غرب دارفور - البحر الأحمر - شمال كردفان - اعالي النيل - نهر النيل - جونقلي - القضارف - سنار - ولاية كسلا.

الفصل الثاني عشر: تونس - الانتخابات البلدية 5 أيار/مايو 2010

أولاً: المرشحون والكتل السياسية

تقدمت 406 قوائم من أحزاب (التجمع الدستوري الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي والحدوي وحزب الوحدة الشعبية وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين والحزب الاجتماعي التحرري وحزب الخضر للتقدم)، ومن المستقلين بـ7.934 مرشحاً للتنافس حول 4.478 مقعداً في 264 دائرة بلدية، ملاحظاً التطور الحاصل في مشاركة المعارضة والمستقلين من 90 قائمة سنة 2005 إلى 142 قائمة هذه المرة وأضاف أن 83 دائرة انتخابية شهدت تنافساً بين القوائم.

ثانياً: النتائج

أعلنت وزارة الداخلية والتنمية المحلية التونسية النتائج النهائية للانتخابات البلدية وكانت كالتالي:- بلغ عدد الناخبين المسجلين 3.104.615، وبلغ عدد المقترعين 2.591.271 أي بنسبة مشاركة بلغت 83.47%. تحصل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي "الحاكم" على 4.060 مقعد أي بنسبة 75% من المقاعد. بينما تم توزيع الـ 25% من المقاعد المتبقية على بقية القوائم المتنافسة كما يلي: حركة الديمقراطيين الاشتراكيين 154 مقعداً، حزب الوحدة الشعبية 119 مقعداً، الاتحاد الديمقراطي الودودي 66 مقعداً، الحزب الاجتماعي التحرري 35 مقعداً، حزب الخضر للتقدم 29 مقعداً. وحصلت القوائم المستقلة على 15 مقعداً. وبذلك يكون عدد المستشارين البلديين التابعين لأحزاب المعارضة والقوائم المستقلة 418 مستشاراً مع الإشارة إلى أنه تم تسجيل ارتفاع في عدد المستشارين البلديين المنتمين لأحزاب المعارضة والقوائم المستقلة بـ150 مستشاراً قياساً بما أفرزته الانتخابات البلدية 2005.

ثالثاً: المرأة والانتخابات

أفرزت الانتخابات البلدية التونسية 2010، فوز 5 نساء لرئاسة خمسة مجالس بلدية في باردو (ولاية تونس) وقربص (ولاية نابل) والشحية (ولاية صفاقس) ونبر (ولاية الكاف) ومرناق (ولاية بنعروس). ثلاث من رئيسات البلدية تم تجديد الثقة فيهن وسبق لهن تحمل المسؤولية الأولى في المجالس البلدية وهن السيدة سيده العلاقي في مرناق وألفة الدشراوي في نبر وفيروز الفريجة البرادعي في الشحية في ما بغلت السيدتان سلوى الخياري ودلال المخلوفي رئاسة بلديتي باردو وقربص لأول مرة.